



كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

الدكتور نواف سلام

المندوب الدائم

أمام

الجمعية العامة

البند ١٧ الحالة في الشرق الأوسط

والبند ١٨ قضية فلسطين

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وندرك أن المناسبة تكتسب هذه السنة أهمية خاصة لتزامنها مع انطلاقه سعي دولي جديد للبحث عن حل لصراع عمره عقود ولمازالت شعب تتعاظم، وجرح ملتهب لا يخفى على أحد انه يهدد أمن الشرق الأوسط واستقراره، بل أمن العالم واستقراره.

فلا يكفي لإيجاد الحل أن يتحدد الجهد الدولي بعد طول غياب، بل المطلوب أن يكون العالم مستعداً لأخذ العبر والدروس من أساليب تعثر عملية السلام التي انطلقت من مدريد وما آلت إليه في ظل غياب الرؤية الواضحة وفقدان الإرادة الحازمة لوضع حد نهائي لآخر احتلال تبقى في العالم.

السيد الرئيس،

مثلكما ذهب لبنان إلى مؤتمر أنا بوليس على قاعدة الإجماع العربي حول مبادرة السلام العربية ودعماً للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في إقامة دولة قابلة للحياة سيدة مستقلة عاصمتها القدس، فإننا نؤكد على أهمية إحياء يوم التضامن هذا بسبب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ أربعين عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وستين عاماً على بدء مأساة اللاجئين. ونرى فيه جرس الإنذار لضمير العالم بأنه آن الأوان لإعطاء الحل العادل لهذا الصراع أولوية فعلية.

وواقع الاحتلال وحده كفيلة بإظهار الحجة القاطعة على ضرورة الإسراع في وضع حد للصراع على قاعدة تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره في دولته المستقلة.

الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تكاد تتبعها المستوطنات. فالاستيطان يتواصل منذ ١٩٦٧ ولم تردهه لا قوانين ولا قرارات دولية ولا مفاوضات ولا اتفاقيات. هناك اليوم أكثر من ١٤٩ مستعمرة تقطع أوصال الضفة وتحوّلها إلى جحوب معزولة وتفصل القدس الشرقية عنها. وتكتفي الإشارة هنا إلى أن هذه المستوطنات والأراضي الملحقة بها والموقع الاستيطانية المقدمة والقواعد العسكرية الإسرائيلية والطرق الخاصة بها تختل ٣٨ في المئة من مساحة الضفة ويسكنها ٤٥٠ ألف مستوطن فيما يعيش ٤ مليون فلسطيني على المساحة المتبقية في ظروف قاسية جدا.

هذا التوسيع الاستيطاني إنما يحصل أيضاً على حساب موارد الفلسطينيين من الأرض والمياه. فهل من حاجة هنا لشرح معنى أن يوفر للمستوطن الإسرائيلي أربعة أو خمسة أضعاف كمية المياه التي يمكن صاحب الأرض الفلسطيني من استخدامها؟ هل من وصف لهذا الواقع غير انه جزء من سياسة تمييز عنصري فاضحة بائنة مقيمة؟

وهذا التوسيع الاستيطاني إنما يحصل على حساب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين وعلى حرية حركتهم في أرضهم المحتلة أصلاً. وهل من حاجة هنا لشرح معنى بناء جدار فصل يخترق الضفة بما فيها القدس بطول يبلغ الآن ٥٢٥ كيلومتراً وسيبلغ إذا ما أكمل بناءه ٧٣١ كيلومتراً ليكون قد صادر ١٠،٢ في المئة إضافية من مساحة الضفة؟ كتل مرتفعة من الإسمنت والأسلاك المكهربة تعزل القدس وتفصل مزارعين عن أرضهم وتسجن عائلات بينها وبين الخط الأخضر. وللتذكرة فقط فإن بناء هذا الجدار لم يتوقف يوماً حتى عندما اعتبرته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام ٢٠٠٤ غير شرعي وقالت انه "يخلق وضعاً على الأرض يرقى إلى "الضم بالأمر الواقع" واعتبرت واجباً على إسرائيل وقف بنائه وإزالة ما بنت منه وتعويض الفلسطينيين المتضررين. وفوق كل هذا يقيم الاحتلال نحو ٨٥ نقطة تفتيش و٥٧٢ حاجزاً في الطرق تكفل وحدتها بتحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم يومي.

قد يبدو العرض طويلا، لكنه جزء من المأساة المستمرة في الضفة.

أما قطاع غزة فقد صارت الحياة فيه أمراً شبه مستحيل مع فرض العقاب الجماعي عليه بحججة مكافحة الإرهاب والإرهابيين. أفلًا يكفي أن تقول "الاونروا" إنها لم تعد قادرة إلا على تأمين ٦١ في المئة من السعرات الحرارية المطلوبة يومياً لنحو ١،٢ مليون من سكان القطاع الذين يعتمدون في غذائهم على مساعدات الأمم المتحدة، هذا عدا الهيئات التعليمية هنالك بدليل بلوغ السقوط في التعليم الأساسي نسباً غير مسبوقة.

السيد الرئيس،

لا نعرض ما يعانيه الفلسطينيون تحت الاحتلال ب مجرد العرض، بل أملاً في أن يرى العالم الحقائق فجةً كما هي ويستخلص الدروس لدفع المساعي المتهددة للسلام. فالواقع الفلسطيني لم يعد يحتمل وعوداً أو مواعيد مؤجلة. وحدها الإجراءات العملية الملمسة ستكون معياراً جدياً أي مسعى لإيجاد حل.

وهذه تمثل بوقف فوري لكل أشكال الاستيطان أياً تكن مسمياته، وإزالة الحواجز ونقاط التفتيش، ووقف بناء جدار الفصل، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس، كما تمثل بوقف العمليات العسكرية محدودة كانت أو موسعة في الأراضي الفلسطينية، وإطلاق المعتقلين الذين يزيد عددهم عن عشرة آلاف بينهم أولاد وأمهات مع أطفالهن.

فإذا كان الهدف فعلاً التوصل إلى حلٍّ نهائيٍّ ، فلا يمكن تجاهل حقيقة أن مشكلة اللاجئين كانت ولا تزال القضية الأساسية. فالاليوم هناك أكثر من ٤،٤ مليون لاجئ يعيشون في الانتظار. هؤلاء يتعمدون في غالبيتهم إلى عوائل هجرت عام ١٩٤٨ بفعل

العمليات الإرهابية والمحاذير المنّظمة. ويكتفي ذكر مجررة دير ياسين لتقشعر الأبدان. وعندما توقفت الأعمال الحربية منعت إسرائيل هؤلاء من العودة إلى بيوقهم، لا بل إنها صادرت ممتلكاتهم على اعتبار أنهم "غائبون" وإزالت مئات القرى من الوجود ظنا منها أن حوا معالم تاريخ من طردت يمحو حقوقهم.

وهنا يهم بلدي لبنان التأكيد على وجوب حل قضية اللاجئين انطلاقاً من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ وعلى رفضه القاطع لتوطينهم في أراضيه ذلك أن التوطين يهدد الكيان الوطني اللبناني مثلما يهدد الهوية الوطنية لللاجئين الفلسطينيين.

ويقى أن لا سلام ولا استقرار ممكن إلا إذا كان الحل شاملاً، أي أن يتضمن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا والأجزاء المحتلة من قرية الغجر اللبنانية، وإطلاق الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

السيد الرئيس،

لا نريد اليوم عملية سلام جديدة تأخذنا إلى متأهات من التأجيل والتسويف سبق أن خبرناها، بل خطوات فعلية تسمح أخيراً بقيام السلام العادل والشامل.